الأمم المتحدة

A/63/348*

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٤/٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويغطي الأنشطة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وخلال الفترة المستعرضة، أُجري تقييم استغرق عامين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (الصندوق المركزي)، والذي انتهى إلى أن الصندوق المركزي قد حقق هدفه بدرجة كبيرة وأصبح في فترة زمنية قصيرة أداة قيِّمة ومحايدة للعمل الإنساني عن طريق المساعدة في التعجيل بالاستجابة وزيادة تغطية الاحتياجات، عن طريق العمل كعُنصر حفاز والتنسيق المحسَّن على المستوى الميداني وتحديد الأولويات التي يمكن التثبت منها.

ولكي يظل الصندوق أداة فعالة، يجب مساندته بصورة كافية حتى يتمكن من بلوغ هدفه السنوي وهو ٥٠٠ مليون دولار والذي حددته الجمعية العامة كأساس مستمر. ويجري تشجيع جميع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق المركزي لضمان ''المشاركة العالمية'' التي أشارت إليها الجمعية العامة، وكتعبير عن التضامن مع أولئك الذين تضرروا من الكوارث في جميع أنحاء العالم. ويمثل المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالصندوق المركزي والمقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فرصة لزيادة الدعم السياسي والمالي للصندوق المركزي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

211008 211008 08-50186 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٤/٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي سيجري في عام ٢٠٠٨. وترد في التقرير النتائج والتوصيات التي توصل إليها الاستعراض وكذلك الأنشطة المتعلقة بالصندوق المركزي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨[(١)].

ثانيا – استخدام الصندوق المركزي وإدارته

ألف – التزامات التمويل

٢ – خلال فترة ازدادت فيها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة والمستمرة بسبب المناخ، استطاع الصندوق المركزي أن ييسر لوكالات الإغاثة الإنسانية القيام بعملها بصورة أكثر فاعلية عن طريق تقديم التمويل السريع إلى حيث تشتد الحاجة إليه. وقد وافق منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ على مبالغ وصلت في مجموعها إلى حوالي ٦٠٠ مليون دولار لمشاريع تابعة لـ ١٣ صندوقاً وبرنامجاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة (والتي يُشار إليها في مجموعها باسم ''الوكالات'') خلال الفترة المستعرضة. وقد تم الارتباط على ٣٧٥,١ مليون دولار، دعماً للاستجابة السريعة، وخُصص المبلغ المتبقي وقدره ٢٢٤,٩ مليون دولار لحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي. وبلغ التمويل الذي تم الارتباط عليه عن طريق نافذة الاستجابة السريعة ٦٣ في المائة من مجموع الالتزامات، وهو ما يتماشى مع ولاية الصندوق المركزي التي تقضي بتقديم ثُلثي عنصر المنح لأنشطة الاستجابة السريعة (انظر ST/SGB/2006/10).

٣ – وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، تم تقديم قرابة ١٨٣,٦ مليون دولار من نافذة الاستجابة السريعة للبدء فوراً بالاستجابة الإنسانية لأكثر من ٥٠ حادثة في ٣٦ بلداً (انظر الشكل الأول لمعرفة توزيع التمويل حسب نوع الكارثة الطبيعية). وقد قُسم نحو ٨٠ في المائة من تمويل الكوارث الطبيعية بالتساوي بين آسيا وأفريقيا. وقدم الصندوق أموالاً لجميع النداءات العاجلة البالغ عددها ١٥ نداءً والتي وُجهت في عام ٢٠٠٧، باستثناء نداءين، وبذلك أسهم الصندوق المركزي بنسبة ٣٣ في المائة من جملة التمويل الذي تلقَّاه ليصبح أكبر قناة تمويل منفردة لهذه النداءات العاجلة التي ساهم فيها. وقد قُدم ٨٧ في المائة من تمويل الصندوق المركزي للنداءات العاجلة في عام ٢٠٠٧ قبل أسبوعين أو خلال أسبوعين بعد توجيه النداء، وهو ما مكَّن الشركاء من النهوض بعمليات الإغاثة بشكل سريع.

---

(١) تعبِّر جميع المعلومات المالية عن الأموال التي اعتمدها منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

الشكل الأول

النسبة المئوية للتمويل الذي قدمه الصندوق المركزي للكوارث الطبيعية حسب النوع، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

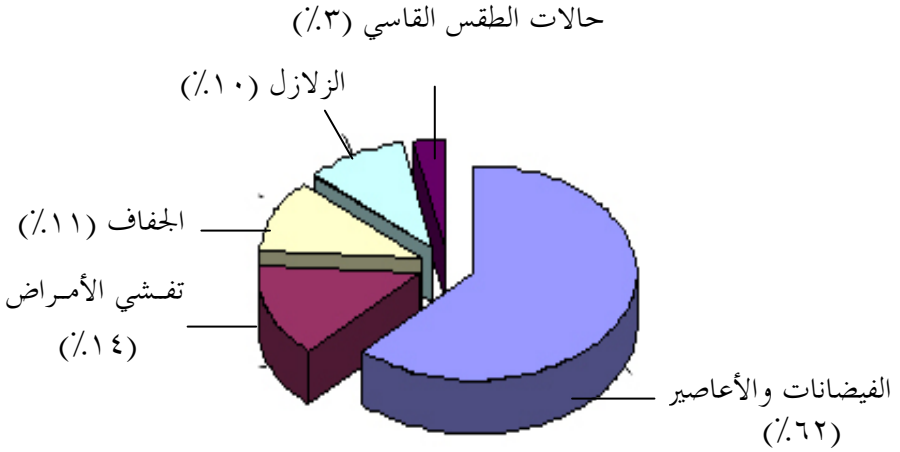

٤ – واستُخدمت نافذة الاستجابة السريعة أيضاً لتمويل الاحتياجات الأساسية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار الأغذية. فنظراً لضخامة الأزمة ووجود زيادة كبيرة في الطلب على أموال الصندوق المركزي، خصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ احتياطياً قدره ١٠٠ مليون دولار في أيار/مايو ٢٠٠٨ للمشاريع الإنسانية المتعلقة بهذه الأزمة العالمية. وكان هذا المبلغ ليس فقط لتغطية الأغذية والزراعة، ولكن أيضا لتغطية الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية واللوجستيات لتأمين نهج متعدد القطاعات. وخلال الفترة المستعرضة، تم الارتباط على نحو ٣٥,١ مليون دولار من الاحتياطي؛ وتم تخصيص الجانب الأكبر من الأموال المتبقية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان التمويل يخصص وفقاً للمعايير التي وردت في وثيقة الاستراتيجية[٢] وبعد التشاور مع الوكالات.

٥ – وتلقَّت حالات الطوارئ المعقدة والبلدان ذات الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن عوامل متنوعة معاً ما مجموعه ٣٨١,٣ مليون دولار من نافذة الاستجابة السريعة ونافذة

(٢) انظر ”استجابة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لآثار أزمة أسعار الأغذية العالمية – معايير واعتبارات“، أيار/مايو ٢٠٠٨.

حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي خلال الفترة المستعرضة. واستفاد ٢٨ بلداً من ثلاث جولات من التمويل من مخصصات نافذة حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، وقُدم نحو ٨٥ في المائة منها لأفريقيا جنوب الصحراء. واستُخدمت مخصصات الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي لدعم الأنشطة الإنسانية ضمن جهود الاستجابة الحالية، بما في ذلك عدة برامج للاجئين. وعلى سبيل المثال، استخدم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تمويل الصندوق المركزي لتحسين الظروف المعيشية والأمن المادي لنحو ٠٠٠ ٢٧ لاجئ من ميانمار في بنغلاديش لإحلال ٨٥ مأوى من أماكن الإيواء المهدَّمة، وتقديم الخدمات الصحية والتغذوية والوقائية الأساسية. وأتاح التمويل تقديم خدمات صحية وتغذوية مستمرة، مما أدى إلى زيادة التغطية، وكذلك استمرار خدمات رصد الوقاية لعدد يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ حالة يومياً. وبناء على تقرير من المنسق المقيم في بنغلاديش، أتاح تمويل الصندوق المركزي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحقيق نتائج ملموسة واجتذاب تمويل مستمر من الجهات المانحة لعملها الجاري.

٦ - ولا يزال عنصر المنح الخاص بالصندوق المركزي، والذي كان العنصر الرئيسي للصندوق عند إنشائه في عام ١٩٩١ كصندوق دائر، يُستخدم كآلية تدفق نقدي عندما ينتظر وصول الأموال من جهات أخرى ولكنها لم تصل بعد. وخلال الفترة المستعرضة، قُدم أكثر من ٧١ مليون دولار على شكل قروض للوكالات في بلدين (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير). ففي عام ٢٠٠٧، طلبت ست كيانات للأمم المتحدة قروضاً لكي تتمكن من الاستمرار في تنفيذ أنشطة في السودان، واستُخدم بعضها لتغطية الوقت الفاصل بين تعهدات الجهات المانحة وتلقّي الأموال اللازمة للمشاريع الممولة من صندوق العمل الإنساني المشترك. وفي عام ٢٠٠٨، طلب برنامج الأغذية العالمي قرضاً لدعم برامجه في بلدان تتعرض لمخاطر خاصة نظراً للزيادات في أسعار الأغذية.

باء - النتائج الرئيسية التي تستند إلى الأهداف[٣]

٧ - أُنشئ الصندوق المركزي بغية كفالة الاستجابة للطوارئ الإنسانية على نحو يمكن التنبؤ به بصورة أفضل وفي الوقت المناسب، وذلك بهدف التشجيع على العمل والاستجابة في وقت مبكر لتقدير الخسائر في الأرواح، وتعزيز الاستجابة للاحتياجات الماسة، وتقوية العناصر الرئيسية للاستجابة الإنسانية في الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي، استناداً إلى احتياجات يمكن التثبت منها وإلى أولويات تحدَد على المستوى الميداني (انظر قرار الجمعية

(٣) يتضمن هذا الفرع نبذة عن الأنشطة الممولة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة من الموقع الشبكي للصندوق المركزي (http://cerf.un.org).

العامة ٦٠/١٢٤). ودعماً لهذه الأهداف، منح منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تمويلاً للوكالات التي تقوم بتنفيذ برامج إنسانية في ٦٠ بلداً أثناء الفترة المستعرضة (انظر المرفق الثاني). ويبيِّن الشكلان الثاني والثالث تمويل الصندوق المركزي حسب الوكالة والقطاع.

٨ - وقد استخدم الشركاء في المشاريع الإنسانية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والحكومات بوصفها جهات متلقية غير مباشرة، أموال الصندوق المركزي لتنفيذ أنشطة لإنقاذ الحياة وتحسين فرص الوصول إلى السكان المتضررين. وكان الصندوق فعالاً على نحو خاص في البدايات الفورية للخدمات الإنسانية المشتركة الحرجة الخاصة بعمليات الإغاثة. ففي مدغشقر في عام ٢٠٠٧، ساهم التمويل في عملية جوية خاصة ببرنامج الأغذية العالمي لتيسير الوصول إلى المستفيدين، بعد أن تسببت فيضانات واسعة النطاق ناتجة عن سلسلة متعاقبة من الأعاصير والعواصف المدارية في إزالة الطرق. وبناء على تقرير قدمه المنسق المقيم في مدغشقر، ساعدت هذه العملية الجوية نحو ١٤ ٠٠٠ مستفيد على تلقِّي أكثر من ١٣٠ طناً متريا من الأغذية والمواد غير الغذائية على مدى فترة أربعة أسابيع. وشملت الخدمات الأخرى التي مُولت من الصندوق المركزي إنشاء مجموعة خلايا لوجستية لتنسيق إيصال المعونة، وكذلك لتقديم خدمات الاتصالات وخدمات الأمن للشركاء في المشاريع الإنسانية.

الشكل الثاني

النسبة المئوية لإجمالي تمويل الصندوق المركزي حسب الوكالة، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

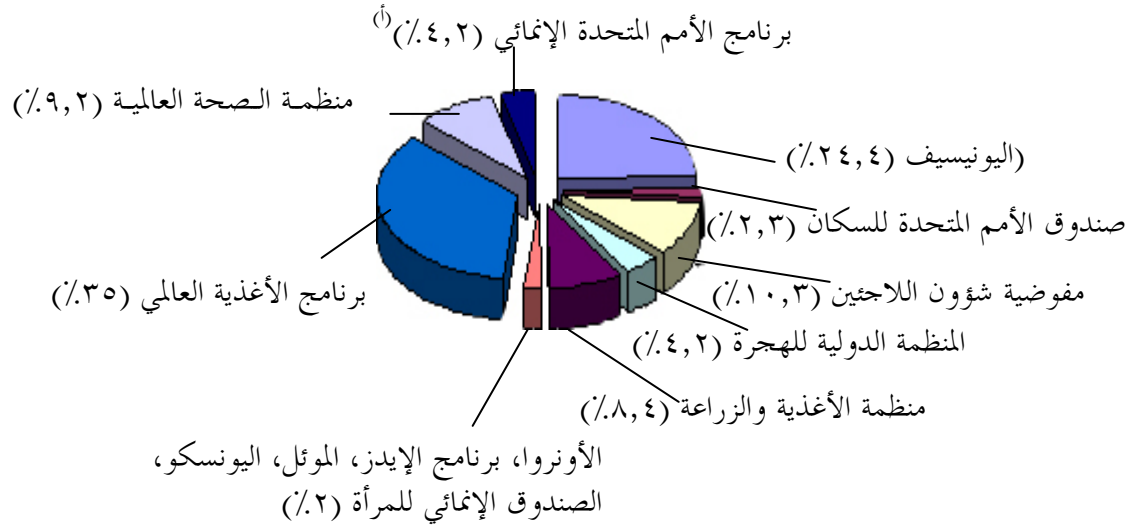

(أ) يشمل التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحاً قُدمت لشركاء مثل إدارة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة.

تشجيع التبكير بالعمل والاستجابة

٩ - استُخدم الصندوق المركزي لإطلاق وتدعيم عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ذات البدايات المفاجئة، وفي حالات التدهور السريع للأزمات القائمة. فبعد أن ضرب إعصار نرجس ميانمار في أيار/مايو ٢٠٠٨، تمت الموافقة على جزء أولي من التمويل الذي قدمه الصندوق المركزي خلال يوم واحد من تلقّي طلب المنحة، مما ساعد الوكالات على تقديم المساعدة بسرعة. فقد اعتُمد ما مجموعه ٢٢,٤ مليون دولار من الصندوق المركزي لحالة الطوارئ هذه خلال الفترة المستعرضة. ومن بين عدد من الوكالات، تلقت المنظمة الدولية للهجرة من الصندوق المركزي تمويلاً لإنشاء ما يصل إلى ١٠ عيادات مؤقتة للرعاية الصحية الأولية وتوفير المأوى والمواد غير الغذائية لعدد يصل إلى ٠٠٠ ١٢٠ شخص في المنطقة المتضررة. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة حتى الآن مساعدة صحية لآلاف السكان في ميانمار عن طريق فرق طبية متنقلة، مما قلل بدرجة كبيرة من الخسائر في الأرواح في المناطق التي أصيبت فيها البنية الأساسية الصحية الحالية بأضرار، أو التي يصعب الوصول إليها، أو المثقلة بالأعباء.

١٠ - وفي أعقاب عاصفتين مداريتين عنيفتين في الجمهورية الدومينيكية في أواخر عام ٢٠٠٧، تلقّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءاً من المبلغ الذي خصصه الصندوق المركزي وقدره ٣,٩ مليون دولار لإزالة الأنقاض والقيام بأنشطة إزالة أخرى من أجل المساعدة على عودة الأُسر، بالإضافة إلى تحسين نقاط الوصول التي أُزيلت أو تعرضت لأضرار بسبب الأمطار والفيضانات الممتدة. وفي شراكة مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية، وبالمشاركة المباشرة من جانب المجتمعات المتضررة، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي أُصيبت بأفدح الأضرار عن طريق تأهيل ٣٢٠ كيلومتراً من الطرق، بالإضافة إلى تنظيف مصارف المياه الرئيسية، وتقوية ضفاف الأنهار، وإزالة الأوحال والأنقاض من المدارس والمستشفيات. وكان لتأثير هذه الأنشطة أثر ثانوي وهو توفير دخل مؤقت أساسي لجميع الأُسر تقريباً التي أُصيبت بأضرار فادحة وعددها ٠٠٠ ٢ أُسرة. وتلقّت منظمة الصحة العالمية أيضاً أموالاً من الصندوق المركزي لهذه الاستجابة من أجل تدنية مخاطر تفشي الأمراض المعدية بسبب عدم إمكانية الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية. وفي الشراكة مع السلطات الصحية والمنظمات المجتمعية المحلية، أُنشئ نظام لمكافحة الأمراض في أماكن الإيواء المؤقت، وتم توزيع أطقم صحية لحالات الطوارئ وأدوية تكميلية وأطقم مختبرات، واتخذ علماء الأوبئة تدابير للمراقبة وقدموا العلاج الأساسي. وقد استفاد من هذه الخدمات أكثر من ٠٠٠ ١١٢ شخص، وتم بنجاح احتواء تفشي داء البريميات في المناطق التي تضررت من الفيضانات.

الشكل الثالث

النسبة المئوية لتمويل الصندوق حسب النافذة والقطاع، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

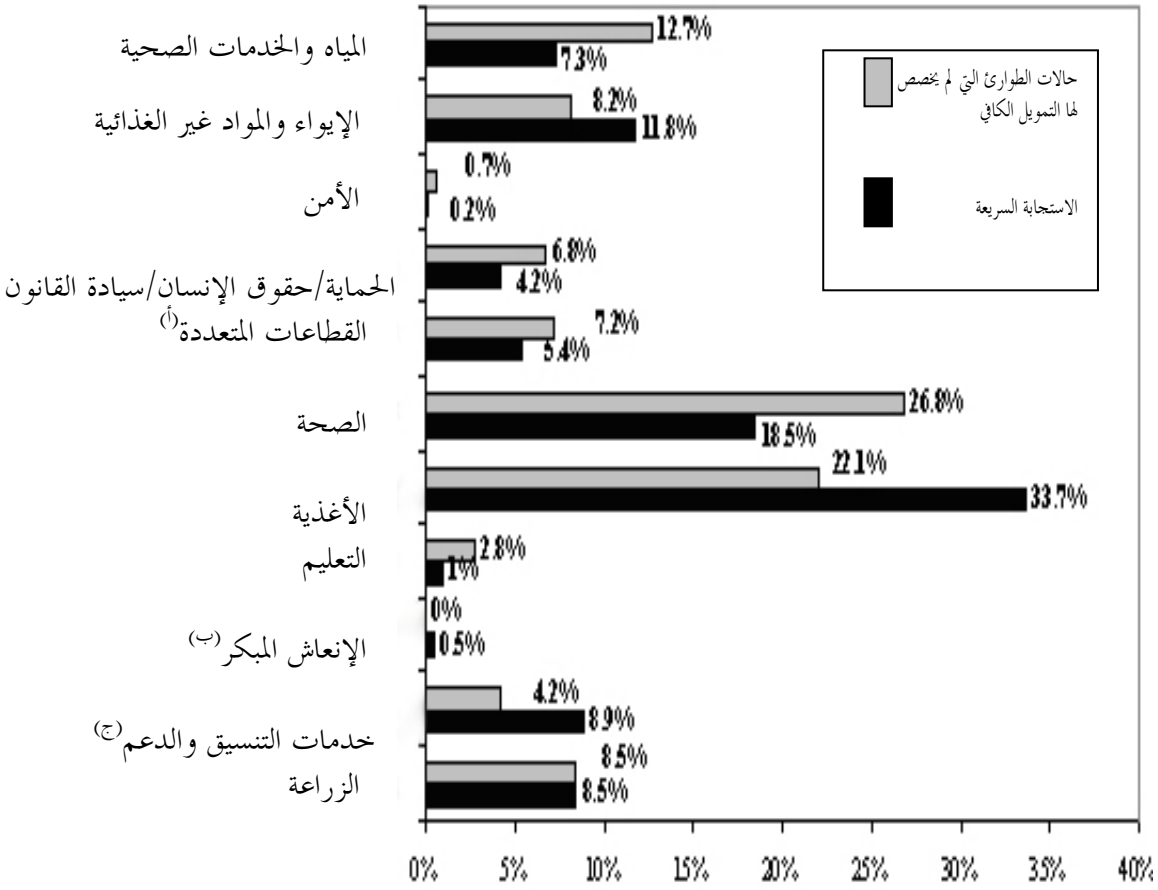

(أ) تمثل القطاعات المتعددة إلى حد كبير التمويل المقدم لبرامج مساعدة اللاجئين.

(ب) يشمل الإنعاش المبكر مشروعين لعمليات التنظيف بعد الزلزال في بيرو والدعم العاجل بعد أزمة الطقس القاسي في طاجيكستان.

(ج) تشمل خدمات التنسيق والدعم تمويل الخدمات المشتركة مثل اللوجستيات والدعم الجوي للأغراض الإنسانية وكذلك إجراءات مكافحة الألغام.

١١ - وفي أعقاب الاضطرابات المدنية في كينيا نتيجة للانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أتاح جزء من التمويل الذي خصصه الصندوق المركزي وقدره ٧ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان إقامة آلية للتنسيق العاجل ساعدت على اتباع نهج متعدد القطاعات تجاه الاستجابة لاحتياجات الناجين من العنف القائم على نوع الجنس. وأتاح التمويل أيضاً شراء أطقم لعلاج حالات ما بعد الاغتصاب في جميع مناطق الأزمات لتشمل ٤٠٠ ٠٠٠ من السكان، وتقديم الدعم الخاص باحتياجات الصحة الإنجابية للسكان المشردين، بما في ذلك الرعاية الطارئة بعد الولادة. وفي السودان، وبعد أن أدت العمليات العسكرية المكثفة في أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى تدمير بلدة أبياي، قدم الصندوق أكثر من ٥ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المشردين. وتستمر الجهود التي يبذلها الشركاء في عمليات الإغاثة استجابة لهذه الأزمة.

تعزيز الاستجابة التي يشكِّل الوقت عاملاً حاسماً فيها

١٢ - مع تحسُّن توقيت الموافقات - الذي انخفض إلى أقل من ثلاثة أيام في المتوسط بالنسبة لمنح الاستجابة السريعة[٤] - ساعد الصندوق الوكالات على الاستجابة بسرعة للأزمات التي يشكِّل الوقت عاملاً حاسماً فيها. ومن الأمثلة على ذلك، تدخل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام ٢٠٠٧ للسيطرة على الانتشار السريع للجراد الصحراوي في اليمن بمنحة من الصندوق قدرها ٢,٤ مليون دولار وافق عليها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في غضون يوم واحد. فالاستجابة التي يشكِّل الوقت عاملاً حاسماً فيها ضرورية لمنع وقوع أضرار لسُبل المعيشة ومنع التفشي من الانتشار في البلدان المجاورة، والذي يمكن أن يكون له تأثير خطير على حالة الأمن الغذائي الحرجة بالفعل، ويمكن أن يكلف مئات الملايين من الدولارات على شكل معونة. فعن طريق التمويل الذي قدمه الصندوق المركزي، تمكنت منظمة الأغذية والزراعة من السيطرة على انتشار الجراد من نقطة بدايته، وهي المرة الأولى في تاريخها التي أوقفت فيها التفشي قبل أن يبدأ في الانتشار. وفي السابق، لم يكن التمويل يأتي قط في الموعد المناسب.

(٤) هذه إشارة إلى الفترة الزمنية بين التقديم النهائي لطلب المنحة من الميدان وبين الموافقة عليه من جانب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وهذه الفترة مهمة بشكل خاص نظراً لأن معظم الوكالات تستخدم احتياطياتها الداخلية أو تعيد برمجة الأموال المتاحة لتغطية الفاصل الزمني بين الموافقة على تمويل الصندوق المركزي وصرف الأموال. وقد انخفض الوقت اللازم للموافقة على الاستجابة السريعة من ٥,٣ يوم في المتوسط في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٤ يوم في عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٢,٧ يوم في عام ٢٠٠٨. ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة لتحسن التوقيت بالنسبة للنافذة الخاصة التي لم يخصص لها التمويل الكافي.

١٣ - وثمة مثال آخر على الاستجابة التي يشكِّل الوقت عاملاً حاسماً فيها وهو برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للسيطرة على تفشي مرض الحصبة بشكل كبير والذي أصاب أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عام ٢٠٠٧. ففي شراكة مع منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحكومة، قامت اليونيسيف بحملة تحصين وطنية طارئة عن طريق منحة قدمها الصندوق المركزي قدرها ٣,١ مليون دولار. ومما ساعد على تنفيذ المشروع في الوقت المناسب استخدام احتياطي الطوارئ الداخلي لليونيسيف للبدء فوراً في الحملة أثناء الإجراءات الخاصة بصرف الأموال من الصندوق المركزي. وقد تم تحصين نحو ١٦مليون شخص، من بينهم ٦ ملايين طفل دون سن الخامسة عشرة في غضون ثمانية أسابيع، لتصبح هذه الحملة واحدة من الحملات الأكثر فعالية على نطاق العالم من حيث سرعة الاستجابة والنجاح في منع الانتشار. وكان للشراكات القائمة والحصول على المشورة التقنية، وكذلك الموافقة السريعة على تمويل الصندوق المركزي أثرها في تيسير هذه الاستجابة.

تعزيز الاستجابة في الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي

١٤ - وقد استُخدم الصندوق المركزي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي في بلدان وُجهت بشأنها أو لم توجّه نداءات موحدة[٥] بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأزمات الإنسانية ''المهملة''. وأوضح مثال على ذلك هو ما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى. فبعد الحصول على مخصصات من النافذة الخاصة بالأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي في عام ٢٠٠٦، تلقت جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً مبلغ ٦,٨ مليون دولار على شكل منح للأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي في عام ٢٠٠٧، بلغت حوالي ١٠ في المائة من التمويل المتلقى للطلبات الواردة في النداء الموحد وكان ثاني أكبر مصدر للتمويل. ووفقاً لتقرير قدمه منسق الشؤون الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مكّنت أموال الصندوق المركزي الوكالات والمنظمات غير الحكومية من مساعدة أكثر من ١,٢ مليون شخص بالدعم اللازم لإنقاذ الحياة. وكتأثير ثانوي، أتاح التمويل المقدم من الصندوق المركزي - إلى جانب تعزيز القيادة والتنسيق في مجال الشؤون الإنسانية - للوكالات أن تبيِّن للجهات المانحة خطورة الأزمة الإنسانية، وكذلك قدرتها على الاستجابة، وبذلك اجتذبت موارد إضافية كبيرة. ونتيجة لذلك، حصلت جمهورية أفريقيا الوسطى على تمويل للأغراض الإنسانية في عام ٢٠٠٧ أكثر

(٥) انظر ''إجراءات الصندوق لمخصصات المنح لحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي''، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

مما حصلت عليه في السنوات الأربع السابقة مجتمعة. وفي حين أن الحالة الإنسانية لا تزال حرجة، لم تعد هناك ضرورة لتزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بمخصصات للحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي في عام ٢٠٠٨ بسبب الدعم المنتظم والمتزايد من جانب الجهات المانحة.

١٥ - كذلك ساعدت النافذة الخاصة بالأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي في تحسين توازن مستويات التمويل القطاعي في إطار النداءات الموحدة الممولة بصورة أفضل عن طريق المساهمة بأموال لتلك الأنشطة الخاصة بإنقاذ الحياة التي تعاني من نقص في الموارد حتى يتسنى القيام باستجابة أكثر شمولاً. وعلى سبيل المثال، قدم الصندوق المركزي تمويلاً إلى تشاد، حيث كان التنبؤ بالموارد اللازمة للقطاعات الرئيسية محدوداً على الرغم من توجيه نداء موحد حظي بتمويل جيد. فقد غطى الصندوق أنشطة الوقاية والأمن التي لم يكن من المحتمل أن تمول بصورة أخرى برغم أهميتها الحرجة بالنسبة للاستجابة الشاملة.

جيم - إدارة الصندوق وتنظيمه

١٦ - هناك أمانة تدعم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوصفه مدير التمويل (انظر قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ١٢٤/٦٠) إلى جانب وحدات أخرى تابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (انظر ST/SGB/2006/10). فبالإضافة إلى تقييم وبحث المقترحات التي تصل في مجموعها إلى ٥٠٠ اقتراح تقريباً كل عام، توجد لدى أمانة الصندوق المركزي طائفة واسعة من المهام التي تشمل التدريب والتوجيه في مجال بحث الطلبات، والوظائف الخاصة بالإعلام العام، والتنسيق بين الوكالات والفريق الاستشاري، وتنظيم لقاءات مع الدول الأعضاء وإعداد التقارير، وإدارة الميزانية، وإدارة قاعدة البيانات والموقع الشبكي، ووضع السياسات وإصدار التوجيهات. وقياساً على العام الأول من التشغيل، وكذلك التوصيات الصادرة من الفريق الاستشاري، من المتوقع توسيع حجم أمانة الصندوق المركزي في عام ٢٠٠٧ بإضافة سبع وظائف جديدة إلى جانب الوظائف الخمس التي تقررت في البداية.

١٧ - وقد اجتمع الفريق الاستشاري ثلاث مرات خلال الفترة المستعرضة لتقديم التوجيه والمشورة في مجال السياسات بشأن استخدام وتأثير الصندوق وبحث أداء الصندوق. وأحاط الفريق الاستشاري علماً بالاحتياجات المتزايدة التي تفرض طلبات متزايدة على أدوات التمويل الإنساني مثل الصندوق، وركز على أهمية ربط عناصر الإصلاح الإنساني وتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الشركاء لتلبية هذه الاحتياجات. وظل الفريق الاستشاري يوصي بضرورة استطلاع طرق أخرى لتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة أفضل،

حيث أن هذه المنظمات لم تشارك بالقدر المرغوب. وأخيراً، أكد الفريق على ضرورة زيادة قدرة أمانة الصندوق المركزي من حجمه الحالي الذي يتكون من ١٢ وظيفة لتمكينه من القيام بوظائفه ومواصلة تحقيق دور الصندوق المركزي ضمن السياق الأعرض للتمويل الإنساني. ووفقاً لاختصاصات الفريق الاستشاري، سوف يتم تناوب ثُلث أعضاءه بحلول خريف عام ٢٠٠٨.

١٨ - ولا تزال المشاورات مع الوكالات بشأن استخدام وإدارة الصندوق تجري بصورة منتظمة من خلال هياكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وكذلك على مستوى العمل من خلال الفريق المشترك بين الوكالات التابع للصندوق المركزي، والذي يرأسه مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك ويُستخدم كمحفل مفيد لمناقشة قضايا التشغيل والسياسات المتعلقة بالصندوق. وعُقد خمسة وعشرون اجتماعاً مشتركاً بين الوكالات خلال الفترة المستعرضة. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت عن طريق الفريق الانتهاء من التوجيهات بشأن المبادئ التوجيهية ''لمعايير إنقاذ الحياة'' بالنسبة للطلبات الإقليمية، ومبادئ توجيهية لطلبات المنح بالنسبة لمعدات وخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ، وإجراءات لمخصصات الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي، واستراتيجية لمخصصات تؤخذ من الصندوق المركزي لأزمة أسعار الأغذية.

١٩ - وبالإضافة إلى الفريق المشترك بين الوكالات، أُنشئت فرقة عمل للشراكة تابعة للصندوق المركزي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لبحث المسائل المتعلقة بترتيبات الشراكة بين الوكالات والشركاء المنفذين بغية تحسين توقيت تمويل الصندوق المركزي وإمكانية التنبؤ به. وفي الوقت الذي يتواصل فيه عمل فرقة العمل هذه، فقد تمكَّنت من تحقيق ثلاثة إنجازات بارزة: وضع مصفوفة توضح الأُطر الإدارية للوكالات من أجل ترتيبات الشراكة؛ وتقديم سلسلة من التوصيات التي تركز على تحسين الشراكات من خلال تعزيز الاتصالات والتدريب، وكذلك تحسين ترتيبات الاتفاق الفرعي وصرف الأموال؛ وقنوات موسعة لتقاسم المعلومات بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية. وتمشياً مع عمل فرقة العمل، قامت عدة وكالات بمبادرات لاستعراض وتحسين ترتيبات شراكتها. كما تناول الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مسائل الشراكة ذات الصلة بالصندوق المركزي في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من أجل تقديم التوجيه الاستراتيجي؛ ومن المخطط عقد اجتماع متابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ لمناقشة مسائل الشراكة في السياق الأوسع للتمويل الإنساني. وتُعدّ هذه الأنشطة استكمالاً للعمل الخاص بالمنهاج الإنساني العالمي.

ثالثا – التقييم الذي يجري كل عامين

٢٠ – بناء على طلب الجمعية العامة (انظر القرار ١٢٤/٦٠)، أجرى الأمين العام استعراضاً مستقلاً للصندوق المركزي في نهاية السنة الثانية من عمله. ويتاح تقرير التقييم الكامل على الموقع الشبكي للصندوق المركزي. وتشمل الفروع أدناه ملخصات للخلفية والاستنتاجات الرئيسية، والتوصيات، وتستند إلى نص تقرير التقييم. ونظراً لأن تقرير التقييم قد عُمم رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لم يكن هناك وقت كاف لمناقشة النتائج والتوصيات مع أصحاب الشأن الرئيسيين، بما في ذلك الوكالات، ومنسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين، وغيرهم من الشركاء (انظر الفرع ثالثا – دال أدناه لمعرفة الخطوات التالية).

ألف – الخلفية

٢١ – أُجري تقييم العامين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بواسطة فريق من أربعة خبراء استشاريين مستقلين. وركز الفريق على المجالات التي حددها قرار الجمعية العامة لهذا الاستعراض، أي العنصر الخاص بتقديم المنح والعنصر الخاص بتقديم القروض في الصندوق؛ وإداراته؛ ومعايير تخصيص الموارد؛ والأنشطة والاستجابات التي قدم لها الدعم؛ وقدرته على تحقيق أهدافه. واستخدم الفريق طائفة واسعة من الطرق لجمع المعلومات وتقييمها، منها إجراء مقابلات مع أصحاب الشأن ذوي الصلة؛ واستقصاء الأفكار بشأن الجوانب الرئيسية للصندوق؛ والقيام بزيارات ميدانية لسبعة بلدان (أفغانستان، وبنغلاديش، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وهايتي)؛ وإجراء مقابلات هاتفية/ استعراضات مكتبية لسبعة بلدان إضافية (إثيوبيا، وباكستان، وبوليفيا، وتشاد، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والصومال وموزامبيق)؛ واستعراض ٦٦ اقتراحاً لمشاريع من بلدان مختارة.

٢٢ – وكان التقييم محدداً بعدة قيود، لا سيما الصعوبات الخاصة بإرجاع النتائج مباشرة إلى الصندوق المركزي نظرا لأن المنح المقدمة من الصندوق كانت تشكل في العادة جزءا من المتطلبات، وقصر الفترة الزمنية المخصصة للتقييم، وإنشاء الصندوق قبل عامين فقط. ونظراً لأن الصندوق يعد جزءاً من الإصلاح الإنساني، فإن بحث الروابط بين مختلف عناصر الإصلاح مكَّن الفريق من تقييم مساهمة الصندوق في الاستجابة الإنسانية وفي أجندة الإصلاح الشامل.

باء – النتائج الرئيسية للتقييم

٢٣ – وجد التقييم أن الصندوق المركزي أثبت وجوده كأداة قيِّمة ومحايدة، ليصبح في فترة زمنية قصيرة أحد الملامح الرئيسية للعمل الإنساني الدولي، وليكمِّل آليات التمويل الإنساني الأخرى. فقد ساعد على التعجيل بالاستجابة وزيادة تغطية الاحتياجات، بالإضافة إلى قيامه بدور حفاز لتحسين التنسيق على المستوى الميداني، وتحديد الأولويات التي يمكن التثبت منها. غير أن هناك عدة تحديات تواجه الصندوق لكي يستمر في تحقيق أهدافه.

تأثير عنصريّ تقديم المنح وتقديم القروض

٢٤ – استعرض فريق التقييم أداء الصندوق على ضوء أهدافه ولاحظ أن الصندوق حقق تقدماً كبيراً نحو تحسين توقيت الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ ذات البدايات المفاجئة وتصحيح حالات عدم تكافؤ التمويل الإنساني للأزمات ''المهملة''.

الشكل الرابع

توقيت التمويل للنداءات العاجلة كنسبة مئوية من إجمالي التمويل المستلم

٢٥ - وفيما يتعلق بنافذة الاستجابة السريعة، اعترف أصحاب الشأن على نطاق واسع بأنها تمثل إضافة قيِّمة وناجحة للتمويل الإنساني نظرا لقدرتها على التعجيل بالاستجابة الإنسانية. ويتضح هذا من مساهمة الصندوق في تمويل النداءات العاجلة في الأسابيع الأولى بعد الكارثة (انظر الشكل الرابع). فقد ارتفعت النسبة المئوية للتمويل الذي يصل في الوقت المناسب استجابةً لأحد النداءات (حتى أسبوعين بعد توجيه النداء) من ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٢٦ - وفي حين أن نافذة الاستجابة السريعة كانت فعالة بشكل خاص في الاستجابة للأزمات الواسعة النطاق، فإن استخدامها في الأحداث الصغيرة النطاق ذات الاحتياجات أو متطلبات التمويل المحدودة أقل سرعة ووضوحاً. وأوصى التقييم بضرورة تحديد دور الصندوق في الاستجابة لحالات الطوارئ الصغيرة النطاق بشكل واضح، بعد مراعاة المزايا النسبية للآليات الطويلة الأخرى مثل صندوق الطوارئ للإغاثة من الكوارث التابع للاتحاد الدولي للصليب الأحمر، الذي قد يكون الآلية الأنسب لجهود الاستجابة هذه. وتضمنت المسائل الأخرى التي تؤثر في نافذة الاستجابة السريعة التي أبرزها التقييم، القدرة الحالية على التنفيذ في الوقت المناسب (انظر الفقرة ٣٤ أدناه).

٢٧ - وفيما يتعلق بإمكانية التنبؤ والتكافؤ في تمويل حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، وجد التقييم أن الصندوق قد أثبت وجوده كآلية محايدة للتمويل الإنساني. فعن طريق الزيارات الميدانية والاستقصاءات، لاحظ الفريق وجود فكرة عامة بأن الصندوق المركزي زاد من تمويله للأزمات ''المهملة''. فتمويل ٧٢ في المائة من متطلبات النداءات الموحدة في عام ٢٠٠٧، وهي أعلى نسبة تغطية للتمويل في العقد الماضي، ربما يدل أيضا على أن الصندوق كان له أثر إيجابي على إمكانية التنبؤ بالتمويل. وسلط التقييم الضوء على عدة أمثلة تبيِّن كيف قامت أموال الصندوق المركزي بدور رئيسي في تقديم المساعدة الحيوية والدعم الوقائي للمجتمعات المحلية، بينما يوجه الاهتمام في الوقت نفسه إلى تلك الأزمات الممتدة.

٢٨ - وفي حين عززت نافذة الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي الاستجابة الإنسانية للأزمات المزمنة، سلط التقييم الضوء على المجالات التي في حاجة إلى التحسن، بما في ذلك الاتصالات بشأن عملية صنع القرار الخاص بالأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي والبيانات المستخدمة وتوخي الشفافية في هذه الأمور. وأوصى كذلك بإعادة تسمية نافذة الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي لتصبح نافذة ''الأزمات الممتدة التي لم يخصص لها التمويل الكافي''.

٢٩ - وفيما يتعلق بعنصر تقديم القروض، لاحظ التقييم أنه بينما لم يتأثر المستوى العام لاستخدام هذا العنصر بسبب إدخال عنصر تقديم المنح، فإنه لم يطلب سوى عدد قليل من البلدان/الوكالات مثل هذه القروض. وأوصى التقييم بإعادة تنشيط عنصر تقديم القروض، وذلك بالتوسع في استخدامها على المستوى القطري، عن طريق تبسيط العملية الإدارية لطلب القروض القصيرة الأجل، بما في ذلك تغيير الممارسة الحالية التي تقضي بمطالبة الوكالات بتقديم خطاب تعهد. ولاحظ التقييم أيضا أن الاستخدامات المحتملة لهذا العنصر لم تُستكشف بشكل واضح، وأوصى باستخدام عنصر تقديم القروض لتمويل الخدمات المشتركة، مثل اللوجستيات أو المشاريع المتعلقة بالأمن التي يتم استرداد تكاليفها عندما يستخدم الشركاء هذه الخدمات.

توقيت التمويل

٣٠ - تطرق التقييم لعدة أبعاد تتعلق بتوقيت التمويل الذي يقدمه الصندوق المركزي: طول الوقت المستغرق لإعداد المقترحات في الميدان، لكي يوافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على الطلبات ولكي يقوم مكتب المراقب المالي بصرف الأموال، ولكي تقدم الوكالات التمويل للشركاء المنفذين (حسب الاقتضاء)، ولكي تصل المساعدة إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث. ويرد أدناه استعراض لهذه المسائل.

٣١ - ولاحظ التقييم أنه في بعض الحالات استغرق إعداد المقترحات في الميدان وقتاً طويلاً. وضرب أمثلة بحالتي السودان وموزامبيق حيث استغرق إعداد المقترحات النهائية ثلاثة أسابيع قبل تقديمها إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ولتحسين توقيت طلبات المنح من جانب منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين، أوصى التقييم بأن يقوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بإعداد ''مظروف'' في الأيام الأولى بعد وقوع الكارثة لتجنب إعادة صياغة وإعادة تقديم طلبات المنح من المبالغ المتاحة. وأبرز التقييم أيضاً أهمية التدريب وتقديم الدعم لمنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم والفريق القطري من المكتب الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية (إن وُجد) أو عن طريق توزيع الدعم الاحتياطي المعدّ لضمان وجود نهج سريع وشفاف وقائم على الاحتياجات تجاه إعداد المقترحات واستعراضها.

٣٢ - وفيما يتعلق بالسرعة التي تتعامل بها الأمانة العامة للأمم المتحدة بالنسبة للمنح في مختلف المراحل، وهي بالتحديد تقييم المقترحات والموافقة عليها، والتوقيع الثنائي على رسائل التفاهم، وصرف الأموال للوكالات، لاحظ التقييم وجود تحسن تدريجي في هذا المجال.

فإعداد رسالة تفاهم جامعة[٦] قد يساعد على مواصلة تحسين التوقيت. وفيما يتعلق بعمليات صرف الأموال، رأى التقييم أنه بينما تحسَّن التوقيت، لم يكن الأداء متسقاً لأن مكتب المراقب المالي، في رأي فريق التقييم، لم يكلف بالتعامل مع العمليات الطارئة، مما تسبب في حالات تأخير من حين لآخر.

٣٣ - ولاحظ التقييم أنه كانت هناك حالات تأخير تتعلق بصرف الأموال من الوكالات للمكاتب القطرية، وبعد ذلك في صرف الأموال للشركاء المنفذين[٧]. وكانت حالات التأخير في التمويل المقدم للمنظمات غير الحكومية تعزى إلى التفاوض بشأن الجوانب الإدارية لترتيبات شراكة الوكالات، والتي قيل إنها تتم في أغلب الأحيان على أساس تناول كل حالة على حدة. ولاحظت المنظمات غير الحكومية أن التكاليف العامة لا تطبق بصورة متسقة، وفي بعض الحالات، لا تقدم الوكالات التكاليف الإدارية الكافية لتنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق المركزي. وأوصى التقييم بأن تتخذ الوكالات ترتيبات متسقة عند تقديم التكاليف العامة للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تحسين التوقيت عن طريق تحديد الخبرة السابقة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المختصة، وتسليم الأموال للمنظمات غير الحكومية في عدد محدد من الأيام، ونشر جداول الأداء بنفس الطريقة التي تتبعها أمانة الصندوق.

٣٤ - وفيما يتعلق بوصول التمويل للمستفيدين في الوقت المناسب، لاحظ التقييم أن هذا يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرة كل وكالة على الاستجابة في السابق في كل بلد، بصرف النظر عن مدى سرعة صرف الأموال من الصندوق. وقد ساعد الصندوق المركزي الوكالات على الاستجابة في الوقت المناسب إذا كانت لديها بالفعل القدرة على القيام بذلك. فضعف القدرة في الميدان، وعدم القدرة على إيجاد الشركاء المنفذين، وتأخر الشراء بسبب النظم الداخلية البطيئة كانت من بين العوامل التي أبرزها فريق التقييم والتي أخرت الاستجابة وقللت من فعالية التمويل الذي يقدمه الصندوق. ووجد التقييم أنه عندما تستخدم الوكالات تمويل الصندوق بالاقتران مع احتياطياتها الخاصة بالطوارئ، وعند وجود تمويل جماعي قطري تكميلي مثل صندوق العمل الإنساني المشترك، فإن فاعلية استجابة الوكالات وكذلك الصندوق المركزي تتحسن بدرجة كبيرة. وأوصى التقييم أن يضع تقييم مقترحات الصندوق في اعتباره قدرة الوكالة الطالبة على الاستجابة.

---

(٦) توقّع خطابات التفاهم حالياً على أساس كل حالة. وقد عُمم على الوكالات في تموز/يوليه ٢٠٠٨ مشروع رسالة تفاهم جامعة لكي تقوم باستعراضه.

(٧) أشارت الوكالات إلى ضرورة التمييز عند تقديم التمويل للمنظمات غير الحكومية على أساس البرنامج أو على أساس المشروع. وبالنسبة للوكالات المختصة بالبرامج، يتم تجميع الأموال من مختلف المصادر، مما يجعل من الصعب إرجاع توقيت التمويل المقدم للشركاء المنفذين إلى مصدر واحد.

تقديم الطلبات من الميدان

٣٥ - نتيجة لتركيز التقييم على صنع القرار على مستوى الميدان[٨]، فقط لاحظ أن الصندوق المركزي قام بدور حفاز في توجيه النظام الإنساني نحو إعطاء قيمة أفضل للمال من حيث الاستجابة. فتحديد أولويات المشاريع قريباً من نقطة التنفيذ أحدث فرقاً عن طريق تضييق مجال ازدواج التدخلات، وتوجيه الاهتمام إلى تنوع الاحتياجات فيما بين السكان المتضررين، وإيجاد دافع أقوى لصنع القرار القائم على البراهين بناء على تقديرات مشتركة أو منسقة للاحتياجات. ونظراً لأنه يتعين على الوكالات تقرير الأولويات وتبريرها في ''ساحة النظراء'' (وليس لمجرد جمع الأموال)، أصبحت عملية تحديد الأولويات عملية مشتركة وتنافسية وقائمة على التوافق. وهذا يختلف عن الوكالات العديدة التي تتوجه إلى جهات مانحة عديدة تطلب التمويل لمشاريع بمعزل عن بعضها الآخر.

٣٦ - ولاحظ التقييم كذلك أن عملية الصندوق القائمة على الميدان كان لها تأثير كبير على تحسين التنسيق، خاصة فيما بين العناصر الفاعلة في الأمم المتحدة وبين منظومة الأمم المتحدة والحكومات المضيفة. ونجح الصندوق المركزي في تعزيز مصداقية عمليات الأمم المتحدة نظرا لأن المنظمة استطاعت توزيع ''مواردها الخاصة'' وأصبحت شريكاً يُعتمد عليه بدرجة أكبر للحكومات المتضررة، خاصة عندما تكون الاستجابة الوطنية محدودة بسبب نطاق الكارثة. وفي عدة حالات، قامت الحكومات، وتحديداً في أفغانستان وإثيوبيا، بدور كبير في عملية الصندوق المركزي وفي تحديد أولويات الاحتياجات. وساعدت الأولويات المعززة والتنسيق المحسن بدورها في تحديد الأولويات والأهداف بصورة أفضل. غير أن التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ظل ضعيفاً في معظم البلدان، ولاحظ التقييم أن الصندوق المركزي لم يحدث تحسناً في هذا المجال.

٣٧ - ويعد تقديم الطلبات من الميدان النقطة التي تتفاعل فيها عناصر الإصلاح الإنساني الأخرى مع الصندوق ويمكن عندها إجراء تقديرات للطريقة التي تعمل بها عناصر الإصلاح معاً. وأبرز التقييم أن منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم يعد أساسياً بالنسبة للصندوق المركزي وكذلك بالنسبة للتنفيذ الفعال للإصلاح. ففي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، عملت القيادة القوية في المجال الإنساني على تعزيز أدوات من قبيل الصندوق المركزي والمجموعات الأخرى. وفي هذه الحالة، كان للصندوق المركزي تأثير إيجابي على دور منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم وعلى موقفهما في تسيير المناقشات

(٨) تقوم الوكالات، بناء على توجيه من منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، بإعداد المشاريع للتمويل بناء على الاحتياجات المقدرة، وكذلك بناء على القدرة وفرص التنفيذ.

بشأن تحديد الأولويات والعمل المشترك. غير أنه في الكوارث ذات البدايات المفاجئة حيث يتعين على المنسقين المقيمين تولي وظائف تنسيق الشؤون الإنسانية بسرعة دون معرفة سابقة أو قدر كبير من الدعم المؤسسي، لم توفق أيضاً عملية الصندوق وكان تنفيذ العناصر الأخرى للإصلاح يميل إلى زيادة الارتباك أو التضارب. وأوصى التقييم بتعزيز خطوط مساءلة منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين تجاه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وتوزيع القدرة الاحتياطية للمساعدة على تحسين أدائهم.

٣٨ - ونظر التقييم في استخدام المجموعات/القطاعات فيما يتعلق بالصندوق، ولاحظ أن السبيل إلى تخصيص شفاف للموارد يتمثل في عمل آليات تنسيق المجموعات/القطاعات بصورة صحيحة. وأعطى التقييم أمثلة تبيِّن كيف أن استخدام المجموعات/القطاعات في عمليات الصندوق مكَّن الشركاء من وضع استراتيجية مشتركة لتأمين أوسع تغطية للاحتياجات باستخدام الموارد المتاحة، وكذلك أمثلة لحالات كانت فيها الشفافية محدودة فيما يتعلق بتحديد المشاريع أثناء عقد اجتماعات لمناقشة أولويات التمويل بناء على إخطار عاجل مع مجموعة محدودة من الشركاء. ويتمثل الطريق نحو صنع القرار المحسن والشفاف في الطبيعة المحايدة والموضوعية لقيادة المجموعات/القطاعات، والتي غالباً ما تعتمد على الوكالة الرائدة. وأوصى التقييم بأن يرأس اجتماعات المجموعات/القطاعات ممثلون دون مسؤوليات إدارية في الوكالة، لا سيما عند مناقشة مخصصات التمويل من الصندوق المركزي. وعندما يتعذر ذلك، أشار التقييم إلى ضرورة نظر قيادات المجموعات/القطاعات في دعوة رؤسائهم المشاركين أو أعضاء آخرين لرئاسة مناقشات التمويل.

٣٩ - وفيما يتعلق بالشراكات بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية، وجد التقييم أنه في حالة البلدان التي تتلقى أموالاً من الصندوق المركزي، ظل التوافق العام على مستوى الميدان يتمثل في عدم ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في مناقشات التمويل حيث أنها ليست مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المركزي. وأبرز التقييم عدة طرق لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الصندوق بصورة أجدى، عن طريق القيام بدور إيجابي في عمليات صنع القرار، وعن طريق تلقِّي التمويل من الوكالات بسرعة، وعلى نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، وبتكاليف معاملات أقل. وشجع أيضاً على التوسع في استخدام صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ في الأزمات الممتدة، ومساهمة الصندوق المركزي بشكل منتظم في مثل هذه الآليات، من أجل إتاحة التمويل للمبادرات الصغيرة المحلية التي تنفذ أساساً عن طريق المنظمات غير الحكومية. وشجع التقييم أيضاً ترويج مبادئ المشاركة بين الأمم المتحدة والشركاء غير التابعين للأمم المتحدة.

إدارة الصندوق وتنظيمه

٤٠ - وجد التقييم أن أمانة الصندوق المركزي قامت بعمل رائع بتشغيلها للصندوق رغم قلة عدد الموظفين وعدم كفاية مكان العمل. وكان السبيل لهذا النجاح هو الدعم المقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمقر الرئيسي وعلى المستوى القطري على حد سواء. ولكي يتسنى الاستمرار في إدارة الصندوق بصورة ملائمة واستكمال العدد المتزايد من المهام، أكد التقييم أن أمانة الصندوق المركزي بحاجة إلى عدد كاف من الموظفين الذين تتوفر لديهم المستويات المطلوبة والأقدمية والخبرة لتقديم المشورة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والتفاعل بصورة إيجابية مع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وأوصى على وجه التحديد بأن تُرفع وظيفة رئيس أمانة الصندوق إلى مستوى المدير.

٤١ - ولمواجهة التكاليف المرتبطة بتشغيل الصندوق وإدارته والإشراف عليه، أوصى التقييم بأن يتاح لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ثُلثا تكاليف دعم البرنامج التي تحتفظ بها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يغطي ذلك أيضاً التكاليف المرتبطة بالقدرة المعززة للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتوزيع الدعم الاحتياطي لمساعدة منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين والوكالات أثناء تخطيط وتصميم وتنسيق الاستجابة في الحالات الاستثنائية، وكذلك عند إعداد طلبات الصندوق وتقاريره. وأوصى التقييم بتفويض السلطة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لكي يتمكن من الموافقة على التعديلات الخاصة بميزانية أمانة الصندوق المركزي وتمويل المتطلبات من الوفورات في مجالات أخرى.

٤٢ - وبالارتباط مع التغييرات في أمانة الصندوق، أشار التقييم إلى ضرورة إجراء تسويات هيكلية داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لضمان الإشراف الملائم والتوجيه السياسي لآليات التمويل الإنساني، حيث أن هذه المسؤوليات متناثرة داخل المكتب. واعترافاً بقيام عدد متزايد من موظفي المكتب بإدارة الأموال الخاصة بالاستجابة لحالات الطوارئ، أوصى التقييم بترشيد هذه الترتيبات، لكي يتلقى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المشورة بصورة متسقة تحت إشراف مدير متفرغ طول الوقت للقيام بالوظيفة الإنسانية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالفريق الاستشاري[٩]، لاحظ فريق التقييم أن الفريق الاستشاري قام بدور قيِّم في تحديد ومناقشة المسائل الهامة المتعلقة بإدارة الصندوق وتقديم التوجيه والمشورة في مجال السياسات لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأوصى التقييم بضرورة تمديد ولاية الفريق الاستشاري لمدة عامين، وتناوب أعضائه بصورة منتظمة، بما يتفق مع وضعه كفريق

(٩) أُنشئ فريق التقييم في جزء من قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠. ويتكون من اثني عشر عضواً وأربعة مناوبين يعملون بصفتهم الشخصية ويجتمعون مرتين كل عام.

من الأعضاء الذين يعملون بصفتهم الشخصية. وأوصى التقييم بأن يتكون الفريق الاستشاري من ١٦ عضواً حيث أنه ينبغي إنهاء الممارسة الخاصة بتعيين أعضاء مناوبين. وأوصى التقييم أيضا بمنهاج أوسع للمعلومات تشارك فيه جميع الدول الأعضاء المساهمة لضمان إيجاد محفل عريض للمشاركة، ولتمكين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من تقديم تقارير بصورة منتظمة عن تقدم الصندوق والتحديات التي تواجهه واحتياجات التمويل.

٤٤ - وارتباطاً بإدارة الأموال، استعرض فريق التقييم استخدام التكاليف العامة بالنسبة للمنح التي يقدمها الصندوق حيث أن هذا يؤثر على فعالية تكلفة الاستجابة الممولة من الصندوق المركزي. وبينما لاحظ التقييم أن هذه مسألة معقدة، أوصى بأنه يلزم ترشيد القيمة المضافة عن طريق المستويات المختلفة للتكاليف العامة (الأمانة العامة للأمم المتحدة - ٣ في المائة، الوكالات - حتى ٧ في المائة، المنظمات الحكومية - متغيرة) وأن ترتبط على نحو خاص بالخدمات المقدمة. وأوصى التقييم بأن يسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للاتفاق مع الوكالات حول طرق تصنيف المشاريع وفقاً لمستوى الدعم الإداري والرقابة المطلوبة، واستناداً إلى هيكل تكاليف الدعم غير المباشر في الوكالة المعنية. وأوصى كذلك بضرورة التوصل إلى اتفاق في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتوحيد التكاليف العامة الملائمة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

٤٥ - وارتباطاً بفعالية التكلفة، أعربت عدة وكالات عن قلقها من مستوى ''التوقّع'' في مخصصات الصندوق مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف المعاملات. وانتهى التقييم إلى أنه يلزم اتباع نهج خاص بالمشاريع بالنسبة للمنح الخاصة بالاستجابة السريعة تجاه الأموال المستهدفة من الصندوق وفق الأولويات الرئيسية التي حددها منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم والفريق القطري، غير أنه قد تظهر فرص لاتباع نهج عملي بدرجة أكبر بالنسبة لنافذة الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي. ولتيسير هذا التغيير، أشار التقييم إلى ضرورة حل المسائل المتعلقة بإعداد التقارير المالية، وأنه يلزم أن تحتفظ الوكالات بالمعلومات الملائمة وأن تتيحها على المستوى القطري، والتي كانت محدودة حتى الآن.

التمويل والإضافية

٤٦ - أشاد التقييم بمنسقي الإغاثة في حالات الطوارئ السابقين والحاليين لتعبئة نحو ١,١ مليار دولار كتمويل من ائتلاف غير مسبوق من الدول الأعضاء، ولاحظ أن هذه ''المشاركة العالمية'' أتاحت للدول الأعضاء القيام بدور في الاستجابة لكل حالة من حالات الطوارئ الإنسانية الرئيسية. وأبرز التقييم أهمية إنجاز الصندوق المركزي للرقم المستهدف وهو ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ وشجع الجمعية العامة على النظر في دعوة جميع

الدول الأعضاء للمساهمة كتعبير عن التضامن مع أولئك المتضررين من الكوارث في جميع أنحاء العالم. فنجاح الصندوق في المستقبل لا زال يعتمد على استمرار دعم الدول الأعضاء في الجمعية العامة وكمساهمين في الصندوق، كما يعتمد على تمويل قوي لأجزاء أخرى من النظام الإنساني، عن طريق الأموال المجمعة على أساس قطري وعن طريق التمويل المباشر من الجهات المانحة على حد سواء. وأوصى الصندوق بضرورة السماح بزيادة حجم الصندوق بصورة مطردة، بما يتناسب مع الطلبات، وبالتوازي مع التحسينات في قدرة الوكالات المؤهلة على التنفيذ، والقدرة الإدارية لأمانة الصندوق المركزي.

٤٧ - وفي حين كان تمويل الصندوق كبيراً، وجد فريق التقييم صعوبة في تحديد تأثير الصندوق بدقة على التمويل الإنساني الشامل حيث أنه يشكل وفقاً لبعض التقديرات ما لا يزيد عن ٤ في المائة[١٠] من التمويل الإنساني العالمي كل عام. وبرغم هذا، انتهى التقييم إلى أن القيمة المضافة للصندوق تأتي من قدرته على العمل مع عناصر أخرى للإصلاح الإنساني، وبالتالي ''تحسين النتائج الإنسانية والحصول على قيمة أفضل للأموال من كل دولار تقدمه الجهات المانحة للأغراض الإنسانية''. وحتى الآن، يبدو أن الصندوق المركزي والأموال المجمعة على أساس قطري تحدث تغييراً في التمويل الإنساني بدرجة كبيرة، عن طريق وضع قرارات التمويل ''قريبة من نقطة الإيصال''، وتحسين أهميتها وملاءمتها.

٤٨ - ومع أن الصندوق المركزي لا يمثل سوى جزء صغير من التمويل الإنساني العالمي، لاحظ التقييم أنه أحدث قدراً أكبر من التأثير على التمويل الإنساني الذي تطلبه الوكالات وشركاؤها عن طريق النداءات الموحدة والعاجلة. فقد زادت المستويات العامة للتمويل الإنساني بالنسبة للوكالات مع إنشاء الصندوق المركزي والأموال المجمعة على أساس قطري، وأصبح التمويل من الصندوق يشكل من أول إلى تاسع أكبر مصدر للتمويل بالنسبة للوكالات الإنسانية الرئيسية الخمس. وكان للصندوق أيضاً تأثير إيجابي على إمكانية التنبؤ بالأموال حيث تم تمويل النداءات بأعلى نسبة مئوية لها خلال عقد من الزمن. ولم يجد التقييم أي دليل على أن الصندوق كان له أثر سلبي على تمويل المنظمات غير الحكومية.

٤٩ - وفيما يتعلق بالإضافية، استعرض التقييم تدفقات التمويل من أكبر سبع جهات مانحة للصندوق، والتي ساهمت مجتمعة بنسبة ٨٥ في المائة من الأموال في عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لهذه الجهات المانحة، جاءت مساهماتها للصندوق من ميزانيات إضافية وليس على حساب

(١٠) يمثل مبلغ ٤٥٠ مليون دولار نحو ٣ في المائة من رقم المساعدة الإنسانية العالمية البالغ ١٤,٢ مليار دولار للتمويل الإنساني في عام ٢٠٠٦، و ٥ في المائة من رقم التمويل الإنساني الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

تمويل العمل الإنساني الثنائي أو المباشر. غير أن تقرير التقييم لاحظ أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لمساهمين آخرين.

تحسين المساءلة

٥٠ - استطلع التقييم عدة عوامل فيما يتعلق بالمساءلة وكيفية تأثير هذه العوامل بالنسبة لقدرة الصندوق على تحقيق أهدافه. وينشأ جانب من تعقيد هذه المسألة من خطوط المساءلة المزدوجة للصندوق: من المكاتب القطرية للوكالات من خلال منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ومن المقر الرئيسي للوكالة إلى مكتب المراقب المالي (انظر الشكل الخامس). فهذه العلاقات تؤثر في عملية المساءلة، وكذلك في رصد المشاريع وتقييمها. ولاحظ التقييم أن الآراء تنقسم بشأن كيفية عمل خطوط المساءلة، فيما بين الجهات المانحة والوكالات ومنسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين، وأوصى بتحديد الأدوار عن طريق التشاور مع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وقد يكون السبيل للتحرك نحو هذه المسألة في إنشاء إطار للأداء والمساءلة، يحدد خطوط المساءلة وفقاً لهذين المسارين المتوازيين.

الشكل الخامس

خطوط المساءلة بالنسبة للمنح التي يقدمها الصندوق

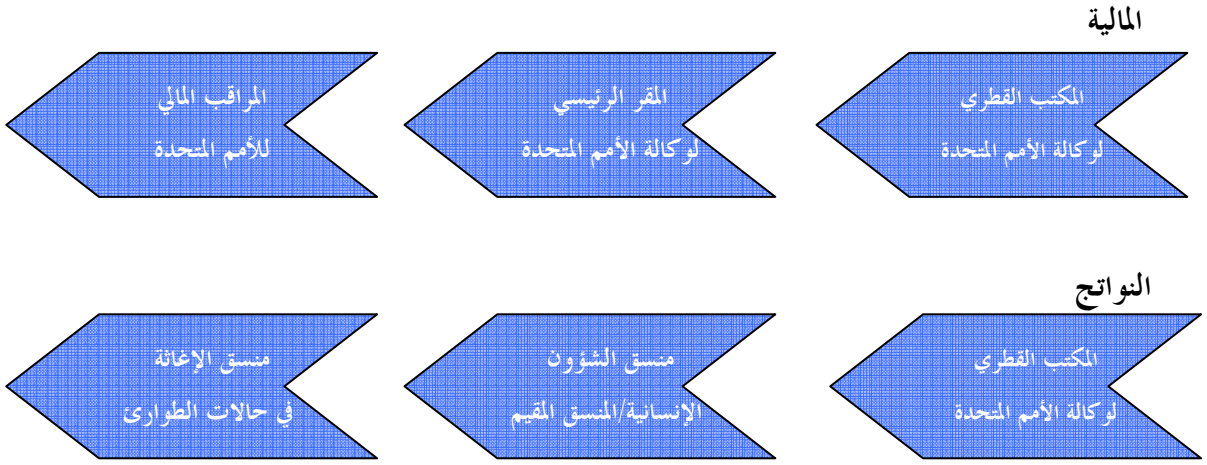

٥١ - ولكي يعمل نظام المساءلة المزدوجة هذا بفعالية، أوصى التقييم بأن نظم الرصد والإبلاغ الخاصة بالوكالات بحاجة إلى أن تفصَّل بوضوح وتُدرج في جميع المقترحات، مع

تقاسم النتائج بصورة روتينية مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم ومع الفريق القطري. وكخطوة ثانية، لاحظ التقييم أن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بوصفه مديراً للصندوق، بحاجة إلى استخدام طائفة من أدوات ''ضمان الجودة'' – مثل المراجعات المستقلة للبرامج والتقييمات في الوقت الحقيقي – التي تسمح له بأن يثق في أن المشاريع تنفذ على المستوى الملائم وأن الأموال تُستخدم بكفاءة. وبشأن مثل هذا النظام أن يستجيب أيضاً لشواغل المقيمين إزاء وجود أدلة قليلة على إجراء رصد وتقييم منهجي للمشاريع التي يمولها الصندوق المركزي[١١]، بالرغم من أن عدداً كبيراً من المشاريع له بنود في الميزانية للرصد والتقييم. وأوصى التقييم أيضاً بإجراء استعراض مستقل آخر للصندوق في أوائل عام ٢٠١١.

٥٢ - وكانت نوعية التقارير السردية ضعيفة وغير متوازنة بشكل عام، مع أن أمانة الصندوق المركزي اتخذت خطوات في عام ٢٠٠٨ للأخذ بنموذج جديد لإعداد التقارير السردية الذي قد يحقق نوعية أفضل. وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، وجد فريق التقييم أن التقارير المتعددة[١٢] المطلوبة من الوكالات تطلبت تكاليف ضخمة للمعاملات، دون تحسين المساءلة بالضرورة. ومما ساعد على تعقيد هذا الوضع استخدام نظم غير متوائمة للإبلاغ المالي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات. ونصح التقييم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بأن يطلب من مكتب المراقب المالي أن يعمل مع الوكالات لترشيد نظام الإبلاغ المالي الخاص بالصندوق المركزي. وأوصى أيضاً بتوفير مرونة للوكالات لكي تعدل الميزانيات، بموافقة منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين لكي تعبِّر عن الظروف والأولويات المتغيرة في إطار حالة الطوارئ ذاتها.

٥٣ - ومن حيث الشفافية، أوصى التقييم بوضع استراتيجية للاتصالات خاصة بالصندوق المركزي، من شأنها أن تشمل نظماً لنشر المعلومات. وسوف يساعد هذا على تحسين الشفافية والمساءلة تجاه أصحاب الشأن الرئيسيين في الصندوق، بالإضافة إلى تشجيع المعرفة بهذه الأداة وتقديرها. وسوف يتصدى هذا أيضاً لشواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بتلقِّي المزيد من المعلومات المنتظمة، بصرف النظر عن الموقع الشبكي للصندوق المركزي والرسالة الإخبارية الشهرية. وأوصى التقييم أيضاً بإصدار تقرير سنوي للصندوق.

---

(١١) تتبع الوكالات نظمها الداخلية الخاصة بالرصد والتقييم لضمان تحقيق نتائج المشاريع التي يمولها الصندوق المركزي.

(١٢) يتبع الإبلاغ المالي القواعد واللوائح المالية للأمم المتحدة حيث يتولى مكتب المراقب المالي إدارتها.

مساهمات الصندوق في الأداء الإنساني

٥٤ - تناول الفريق، كجزء من التقييم، مساهمة الصندوق في الأداء الإنساني المحسن. ومع أنه من الصعب إرجاع النتائج إلى الصندوق بسبب الطبيعة المتداخلة للتمويل الإنساني وعدم وجود بيانات لخط الأساس يمكن الاعتماد عليها في كثير من حالات الطوارئ، لاحظ التقييم أن حجم النشاط الإنساني وتوقيته وترابطه قد تحسن نتيجة للصندوق. وفضلا عن هذا، أظهرت الدلائل المستخلصة من دراسات الحالة أن الصندوق والأموال المجمعة القطرية عززت الممارسة الخاصة لضمان استناد الاستجابة الإنسانية إلى الاحتياجات المقدرة. وقد أتاح الوصول إلى الصندوق حافزاً قوياً لمنسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين والفرق القطرية لإجراء تقديرات منسقة للاحتياجات لكي يستفيد منها صنع القرار في الصندوق.

٥٥ - وفيما يتعلق بالأداء، استعرض فريق التقييم استخدام المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن ''معايير إنقاذ الحياة''، التي وُضعت بالتشاور مع الوكالات للمساعدة على تحديد أنشطة مقبولة لكي يمولها الصندوق المركزي والتي أقرها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ولاحظ التقييم أن المبادئ التوجيهية تعد تطوراً إيجابياً، غير أنه يلزم توجيه مزيد من الاهتمام للسياق الذي تنفذ فيه الأنشطة. وفي حين أتاح التعريف الواسع لإنقاذ الحياة قدراً من المرونة للوكالات لكي تستجيب للاحتياجات، لاحظ التقييم أنه يتعين تعزيز عملية تحديد أولويات وأهداف المساعدة لضمان استخدام الأموال في أنشطة ناشئة عن حالات الطوارئ الإنسانية.

٥٦ - وتطرق فريق التقييم إلى بعض المشاريع التي لم تكن ذات صلة أو ملائمة للاستجابة الإنسانية، إما بسبب حالات التأخير في التنفيذ، أو عدم تحديد المستفيدين المستهدفين بصورة جيدة، أو تصدي النشاط لقضايا طويلة الأجل تتعلق بتخلف النمو. وبصرف النظر عن هذه الحالات، وجد التقييم أن التمويل المقدم من الصندوق المركزي بشكل عام كان مفيداً بدرجة كبيرة وملائما للمجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، مع أنه كان يلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى البرمجة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وكان هناك أيضاً دليل يوحي أن صنع القرار على المستوى الميداني والتواتر السريع للأموال أدى إلى مشاريع تستجيب على الأرجح للاحتياجات الفعلية في إطار زمني ملائم.

٥٧ - ووجد التقييم أنه لم يكن للصندوق تأثير ملحوظ على جودة أداء الوكالات. فقد ظلت النوعية متباينة، حسب الوكالة والبلد، ولكن هذا لا يعزى إلى الصندوق. ويمكن أن يقال نفس الشيء فيما يتعلق بالمساءلة تجاه المستفيدين. فحيثما اتبعت الوكالات ممارسات جديدة في هذا المجال، كانت هناك خطوط مساءلة قوية. وحيثما لم يظهر ذلك بوضوح في

تصميم البرنامج، كانت المساءلة المباشرة أقل تجاه المستفيدين. وعموماً، كان الصندوق المركزي يميل إلى تنشيط التطورات الإيجابية الفعلية، ولكن تأثيره كان ضئيلاً أو لا يُذكر في الحالات التي كانت فيها الممارسة هزيلة.

جيم – توصيات التقييم

٥٨ – وفقاً لاختصاصات التقييم، عمل الفريق على تقديم توصيات للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي حول ما إذا كان ينبغي للصندوق المركزي أن يستمر بشكله الراهن، وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي تحسينه. وقدم فريق التقييم أربع توصيات استراتيجية (انظر الإطار أدناه) و ٣٣ توصية تنفيذية كجزء من تقريره.

تقييم العامين: التوصيات الاستراتيجية

التوصية ١: ينبغي أن يستمر الصندوق بشكله الراهن. وينبغي السماح بزيادة حجم الصندوق بصورة تدريجية، تمشياً مع الاحتياجات، وبالتوازي مع التحسينات في قدرة وكالات الأمم المتحدة/المنظمة الدولية للهجرة على التنفيذ وقدرة أمانة الصندوق المركزي على الإدارة.

التوصية ٢: يلزم أن تصبح نوعية البرامج الممولة من الصندوق المركزي أكثر اتساقاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ودون أن تتأثر موقوتية صنع القرار، يلزم مواصلة تحسين معايير الموافقة على المشاريع وتطبيقها، بما في ذلك تطبيق ''معايير إنقاذ الحياة''، وتقدير قدرة الوكالات، والإطار الزمني للتنفيذ، واستخدام تقديرات الاحتياجات.

التوصية ٣: يلزم تعزيز قدرة أمانة الصندوق المركزي والفرق الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لضمان إجراء استعراض في الوقت المناسب للتطبيقات والقرارات ذات الجودة العالية، ويلزم التعجيل بصرف الأموال للشركاء المنفذين، مما يضمن استجابة أسرع وقيمة أفضل للأموال. وفضلاً عن هذا، يلزم استعراض التكاليف العامة وتمديد ولاية الفريق الاستشاري التابع للصندوق المركزي لفترة أخرى.

التوصية ٤: يلزم توضيح خطوط المساءلة المتعددة بالنسبة للصندوق بالتشاور مع مكتب المراقب المالي التابع للأمم المتحدة والوكالات المنفذة، لتحديد أدوار كل جهة من الجهات الفاعلة؛ ويلزم أن يتأكد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من أن لدى الوكالات المنفذة نظماً ملائمة للرصد والإبلاغ، وأن يستخدم آليات ضمان الجودة لتقييم مشاريع الصندوق المركزي، دون زيادة أعباء التنفيذ البيروقراطية.

دال – التقييم: الخطوات التالية

٥٩ – كما ذُكر أعلاه، لم يكن هناك وقت كاف لمناقشة نتائج وتوصيات التقييم من جانب أصحاب الشأن الرئيسيين. وسوف يتم تجميع الردود المفصلة على التقييم وتقديمها إلى الدول الأعضاء وقت دورة الجمعية العامة عن الشؤون الإنسانية. غير أن التوجّه العام للتقييم يحظى بالترحيب والقبول.

٦٠ – وتجدر ملاحظة أن بعض التوصيات قد نُفذ بصورة جزئية أو بصورة كاملة، في حين أن تطبيق التوصيات الأخرى يحتاج إلى مزيد من الاستعراض. وعلى سبيل المثال، قررت أمانة الصندوق بالفعل، وبالتشاور مع الوكالات، إجراء استعراض لطريقة مخصصات الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي لكي تتبين أين يمكن إدخال التحسينات. وفي حين أن التقييم أبرز بعض الشواغل، لم يتبين بالقدر الكافي أن مخصصات الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي اتبعت عملية صارمة وفقاً للإجراءات الراسخة بالنسبة لهذه النافذة والتي وُضعت بالتشاور مع الوكالات. وعن طريق استخدام أنواع مختلفة من البيانات والتشاور على نطاق واسع، أصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ قرارات التمويل بناء على طائفة من العوامل لتحديد البلدان التي ينبغي أن تستفيد، مع توجيه تركيز خاص إلى الاحتياجات والمبادئ الإنسانية.

٦١ – وتبرز بعض نتائج التقييم أيضاً الشواغل الدائمة لنظام الاستجابة الإنسانية، والتي يلزم تناولها في سياق أعرض. وقد لاحظت الوكالات على وجه التحديد أن المسائل المتعلقة بترتيبات الشراكة بحاجة إلى مناقشة على نطاق أوسع حيث أن هذه الترتيبات ليست قاصرة على الصندوق. ولاحظت وكالات أخرى أن التقييم لم يأخذ في اعتباره على نحو كاف المناقشات الأخيرة بشأن هذا الموضوع والتي جرت من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. كما أن الافتقار إلى البيانات عن توقيت صرف الأموال للمنظمات غير الحكومية يجعل من الصعب تحديد الاختناقات العامة وإجراء التحسينات المحددة.

٦٢ – وبالنسبة للمسائل الأخرى، مثل التكاليف العامة، أشارت الوكالات إلى أنه لا يمكن إجراء أي تغييرات بمعزل عن مجالسها التنفيذية (حسب الاقتضاء). وأعربت الوكالات عن قلقها إزاء وضع أُطر لإدارة المعلومات على المستوى القطري لتحديد التخصصات على أساس البرنامج، مشيرة إلى أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات، كما أعربت عن قلقها إزاء استنتاج التقييم بأن النهج العملي لم يكن ممكناً بالنسبة لنافذة الاستجابة السريعة، وأشارت إلى أن هذا يتعارض مع مبادئ مبادرة المنح الإنسانية والنهج القائم على البرامج

والخاص بعدد الوكالات. ولم يوافق بعض أصحاب الشأن في الصندوق أيضاً على رأي فريق التقييم بشأن تطبيق معايير إنقاذ الحياة.

٦٣ - ولم يوافق مكتب المراقب المالي على التعليقات بشأن قدرته على التصرف بسرعة في عمليات الطوارئ ويعترض على توصيات التقييم بشأن تخصيص تكاليف دعم البرنامج التي تحتفظ بها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك على نقاط أخرى وردت في التقرير.

رابعا - مستويات التمويل

٦٤ - خلال الفترة المستعرضة، ساهمت ٨٩ دولة عضواً، ومراقب دائم، وحكومة محلية، وست منظمات خاصة - وكذلك مساهمات فردية عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة - بمبلغ ٨٠٩ ملايين دولار للصندوق المركزي (انظر المرفق الأول). وسوف يعقد في نيويورك يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مؤتمر رفيع المستوى بشأن الصندوق ليطلب دعم عملياته في عام ٢٠٠٩. وسوف يتيح هذا المؤتمر فرصة أمام الدول الأعضاء والشركاء الآخرين للإعلان عن تبرعات جديدة وتوسيع نطاق الدعم السياسي والمالي الذي يحظى به الصندوق. وسوف تكون المساهمات في الصندوق المركزي إضافة إلى الالتزامات تجاه البرمجة الإنسانية، وإلى الموارد المتاحة للتعاون الإنمائي الدولي.

٦٥ - وقد اختار عدد قليل من الدول الأعضاء الإعلان عن التزامات متعددة السنوات، ويجري تشجيع دول أعضاء أخرى لكي تفعل نفس الشيء من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل الصندوق المركزي واستدامته. ويعتمد نجاح الصندوق المركزي في المستقبل على استمرار الدعم حتى يتمكن من بلوغ الرقم المستهدف الذي حددته الجمعية العامة بصورة متسقة والبالغ ٥٠٠ مليون دولار.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات الأخرى

٦٦ - وجد تقييم العامين للصندوق المركزي أن الصندوق برهن على أنه أداة قيِّمة ومحايدة وأصبح في فترة زمنية قصيرة أحد السمات الأساسية للعمل الإنساني الدولي. وقد حقق الصندوق بدرجة كبيرة الأهداف التي حددتها الجمعية العامة لتمكين الوكالات من الاستجابة الفورية للأزمات المفاجئة، والتدخل بسرعة عندما تتدهور الأحوال بصورة مفاجئة أو عندما تتطلب الأنشطة الإنسانية إجراءً يشكِّل الوقت عاملاً حاسماً فيه، والاستجابة بصورة يمكن التنبؤ بها لاحتياجات إنقاذ الحياة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي. وسوف تناقش مجالات التحسن التي أبرزها التقييم بصورة عاجلة لضمان استمرار الصندوق المركزي في تدعيم سجل أعماله. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد،

تعزيز أمانة الصندوق المركزي وضمان وجود أموال كافية لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لمواجهة التكاليف المرتبطة بعمل الصندوق وإدارته ومراقبته.

٦٧ - ولكي يظل الصندوق أداة للاستجابة الفعالة، يجب دعمه بصورة ملائمة حتى يستمر في بلوغ هدفه السنوي الذي حددته الجمعية العامة وهو ٥٠٠ مليون دولار. وفي هذا الصدد، يشجع التقييم جميع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق لضمان ''المشاركة العالمية'' التي أشارت إليها الجمعية العامة، وكبادرة للتضامن مع أولئك الذين تضرروا من الكوارث في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يكون الصندوق للجميع ومن الجميع، وفقاً لوسائل كل منهم. ومن شأن الالتزامات المبكرة والمتعددة السنوات أن تكفل الحصول على الموارد اللازمة للاستجابة الإنسانية بصورة يمكن التنبؤ بها وعلى نحو مستدام. وينبغي السماح بزيادة حجم الصندوق بصورة تدريجية، إذا كانت الطلبات تبرر ذلك.

٦٨ - ولا يمكن للصندوق أن ينجح إلا إذا استُكمل بتمويل قوي من جهات أخرى في المنظومة، بما في ذلك مصادر التمويل التقليدية للبرامج الإنسانية وكذلك التمويل اللازم للتأهب وأنشطة الإنعاش المبكر. وينبغي للدول الأعضاء مواصلة دعم احتياطيات الطوارئ الفردية للوكالات، بالإضافة إلى الأموال المجمعة القطرية للأغراض الإنسانية مثل صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ وصناديق العمل الإنساني المشترك، التي أشار إليها التقييم باعتبارها عناصر أساسية لفعالية الصندوق المركزي.

٦٩ - وأخيرا، قد ترغب الجمعية العامة في إبقاء تقدم الصندوق المركزي قيد الاستعراض. وفي هذا الصدد، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في طلب إجراء استعراض مستقل آخر للصندوق في أوائل عام ٢٠١١.

المرفق الأول

إجمالي التبرعات لصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد المانح	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
أذربيجان	٢٠ ٠٠٠,٠٠		
الأرجنتين		٣٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠ ٠٠٠,٠٠
أرمينيا	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	
اسبانيا	٢٠ ٦٩٢ ٤٨٤,٠٠	٣٠ ٩١٥ ٩٨٤,٠٠	٣٠ ٩١٥ ٩٨٤,٠٠
أستراليا	٨ ٧٦٠ ٠٠٠,٠٠	٩ ٥١٧ ٠٠٠,٠٠	٩ ٥١٧ ٠٠٠,٠٠
إستونيا	٣٩ ٧٣٩,٠٠	٩١ ٢٠٠,٠٠	٩١ ٢٠٠,٠٠
إسرائيل	٣٠ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠
إكوادور	٢٠ ٠٠٠,٠٠		
ألبانيا		٣ ٠٠٠,٠٠	٣ ٠٠٠,٠٠
ألمانيا	٦ ٥٩٧ ٥٠٠,٠٠	١٤ ٧٩٠ ٠٠٠,٠٠	١٤ ٧٩٠ ٠٠٠,٠٠
الإمارات العربية المتحدة		٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
أنتيغوا وبربودا	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
أندورا	٢٩ ٧٣٥,٢٠	٢٩ ٤٩٩,٠٠	
إندونيسيا	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	
أيرلندا	٢٦ ٢٧٣ ٩٧٤,٠٠	٣٣ ٣٠١ ٠٧٤,٠٠	٣٣ ٣٠١ ٠٧٤,٠٠
أيسلندا	٥٥٨ ٦١٨,١٦	٥٦٠ ٠٠٠,٠٠	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠
إيطاليا	٢ ٦٧٠ ٤٠٠,٢٣	٣ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	
باكستان	١٩ ٩٦٧,١٦	٢٠ ٠٠٠,٠٠	
البرازيل	٣٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
البرتغال	٢٦٨ ٥٤٠,٠٠	٣١٢ ٤٠٠,٠٠	٣١٢ ٤٠٠,٠٠
بروني دار السلام	٥٠ ٠٠٠,٠٠		
بلجيكا	٢ ٩٨٨ ٩١٣,٩٠	٣ ١١٥ ٢٦٤,٨٠	
بلغاريا	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
بنغلاديش		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
بوتان		١ ٤٨٠,٠٠	١ ٤٨٠,٠٠
بوتسوانا		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠

البلد المانح	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
البوسنة والهرسك		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
بولندا	٥١٠ ٠٠٠,٠٠		
بيرو	٥ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	
تايلند	١٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
تركيا	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠
ترينيداد وتوباغو	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
تونس		٥ ٠٠٠,٠٠	
جامايكا	٥ ٠٠٠,٠٠		
الجبل الأسود		٢ ٥٠٠,٠٠	٢ ٥٠٠,٠٠
الجزائر	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
جزر البهاما	٥٠ ٠٠٠,٠٠		
الجمهورية التشيكية	١٢١ ٣٥٣,٣٣	١٥٣ ٨٧٤,٥٦	١٥٣ ٨٧٤,٥٦
الجمهورية العربية السورية		٥ ٠٠٠,٠٠	
جمهورية كوريا	١ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		٢ ٠٠٠,٠٠	٢ ٠٠٠,٠٠
جنوب أفريقيا	٢٤٠ ٠٠٠,٠٠	٢٢١ ٥٣٨,٤٥	٢٢١ ٥٣٨,٤٥
جيبوتي		٢ ٠٠٠,٠٠	
الدانمرك	٨ ٧٤٢ ٣٨٣,٦٤	٩ ٩٣١ ٤٧٢,٨٤	٩ ٩٣١ ٤٧٢,٨٤
رومانيا	٣٥٩ ٦٢٥,٠٠		
سان مارينو		٤ ٤١٢,٧٤	٤ ٤١٢,٧٤
سري لانكا	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	
سلوفينيا	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
السويد	٥١ ٠٤٥ ٤٩٧,٩٣	٥٦ ٢٦٤ ٤٠٠,١٧	٥٦ ٢٦٤ ٤٠٠,١٧
سويسرا	٨ ١٩٤ ٩٨٢,٢٥	٧ ٢٤١ ٨٢٤,٥٧	٧ ٢٤١ ٨٢٤,٥٧
شيلي	٣٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
الصين	٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠٠ ٠٠٠,٠٠
غانا		٥ ٠٠٠,٠٠	
غواتيمالا		١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
غيانا		٥ ٠٠٠,٠٠	
فرنسا	١ ٣١٢ ١٠٠,٠٠	١ ٥٦٦ ٥٠٠,٠٠	١ ٥٦٦ ٥٠٠,٠٠

البلد المانح	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
الفلبين	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٨٤١,٦٨	١ ٤٧٨,٢٤
فنلندا	٦ ٧٢٦ ٠٠٠,٠٠	٧ ٧٩١ ٠٠٠,٠٠	٧ ٧٩١ ٠٠٠,٠٠
قبرص	٣٠ ٠٠٠,٠٠		
قطر		١٠٠ ٠٠٠,٠٠	
كازاخستان	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	
الكرسي الرسولي[أ]		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
كرواتيا	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٣٤ ٠٠٠,٠٠	٣٤ ٠٠٠,٠٠
كندا	٣٥ ١١٦ ٣٧٤,٠٣	٣٩ ٠٣٧ ٥٢٢,٧٦	٣٩ ٠٣٧ ٥٢٢,٧٦
كولومبيا	٢٠ ٠٠٠,٠٠		
الكويت		٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
لاتفيا		٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
لبنان	٣ ٠٠٠,٠٠		
لكسمبرغ	٥ ٦١٠ ٨٠٠,٠٠	٦ ١٩٠ ٤٠٠,٠٠	٦ ١٩٠ ٤٠٠,٠٠
ليتوانيا		٢٠ ٨٤٤,٦٢	٢٠ ٨٤٤,٦٢
ليختنشتاين	١٢٣ ٢٤٣,٧٨	١٧٥ ٥٦٢,٠٠	
مالطة	١٠ ٠٠٠,٠٠		
ماليزيا	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
مصر	١٥ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠
المغرب		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
المكسيك	٥٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	
ملديف		١ ٠٠٠,٠٠	
المملكة العربية السعودية[ب]	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	
المملكة المتحدة	٨٣ ٧٢٦ ٠٤٠,٠٠	٨٠ ٢٣٩ ٠٠٠,٠٠	٨٠ ٢٣٩ ٠٠٠,٠٠
منغوليا		١٠ ٠٠٠,٠٠	
موناكو	٣٥ ٠٠٠,٠٠	١٣٩ ٣١٣,٤٨	١٣٩ ٣١٣,٤٨
النرويج	٥٥ ٠٦٦ ٠٤٩,٢٩	٥٥ ٢٥٨ ٧٦٥,٣٦	٥٥ ٢٥٨ ٧٦٥,٣٦
النمسا	٤٠١ ٤٣٠,٠٠	٦٧٣ ٩٠٥,٠٠	٦٧٣ ٩٠٥,٠٠
نيوزيلندا	٧٦٢ ٧٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
هايتي		٥ ٠٠٠,٠٠	
الهند	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠		
هنغاريا	١٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠

البلد المانح	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
هولندا	٥٣ ٤٠٠ ٠٠٠,٠٠	٦٣ ٩٠٠ ٠٠٠,٠٠	٦٣ ٩٠٠ ٠٠٠,٠٠
اليابان		١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
اليونان		٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠
ألكسندر بوديني		١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
شبكة الموارد الخاصة لمواجهة الكوارث	٩ ٩٧٨,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
منظمة الإنسانية أولا	١٠ ٠٠٠,٠٠		
محافظة هيوغو، اليابان	٤٣٥ ٥٧٨,٠١		
تبرعات خاصة عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة[ج]	١١٧ ٩٥٩,٠٠	٧٠٧ ٦٧٨,٠٠	٢٠٧ ٦٧٨,٠٠
مجموعة شركات سكور SCOR		٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠
المجموع	**٣٨٥ ٠٨٩ ٩٦٥,٩١**	**٤٣٢ ١٠٢ ٢٥٨,٠٣**	**٤٢٣ ٩٧٤ ٥٦٨,٧٩**

ملاحظة: (١) تسجل المبالغ المستلمة بسعر الصرف الساري وقت تسلم الإيداع وقد تختلف عن مبالغ التبرعات المعلنة بسبب التقلبات في أسعار الصرف. (٢) لا تمثل المبالغ المذكورة السجلات المالية الرسمية للأمم المتحدة.

(أ) الكرسي الرسولي دولة تتمتع بمركز المراقب.

(ب) ستساهم المملكة العربية السعودية بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار سنويا لمدة ١٧ عاماً.

(ج) تشمل تبرعات من مؤسسة ويسترن يونيون ومؤسسة برايس ووتر هاوس.

المرفق الثاني

مجموع الأموال المتعهد بها من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٧			٢٠٠٨		
البلد	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها
إثيوبيا	٣ ٣٦٧ ٥٤٣	٨ ٩٩٨ ١١٦	١٢ ٣٦٥ ٦٥٩		٩ ٦٥١ ١٥٣	٩ ٦٥١ ١٥٣
الأردن				٣ ٥٤٣ ١١٩		٣ ٥٤٣ ١١٩
أرمينيا	٢٩٩ ٧٨٧		٢٩٩ ٧٨٧			
إريتريا		٣ ٠٠٠ ٩٠٩	٣ ٠٠٠ ٩٠٩	٩٩٦ ٢٤٥		٩٩٦ ٢٤٥
أفغانستان	٥ ٤٣٤ ٤٠٧		٥ ٤٣٤ ٤٠٧	٩ ٤٤٦ ٥٦٠	٤ ١٧٥ ١٦٢	١٣ ٦٢١ ٧٢٢
إندونيسيا	١ ٢٥٥ ٠٤٢		١ ٢٥٥ ٠٤٢			
أنغولا	٣ ٢١٦ ٤٣٥	٤ ٤٩٩ ٨٢٨	٧ ٧١٦ ٢٦٣	١ ٤٩٨ ٦٥٣		١ ٤٩٨ ٦٥٣
أوغندا	١٣ ٠٠١ ٠١٥		١٣ ٠٠١ ٠١٥			
باكستان	٥ ٨٠٦ ٩٦٥		٥ ٨٠٦ ٩٦٥		٦ ٨٠٨ ٥٢٥	٦ ٨٠٨ ٥٢٥
بنغلاديش	٢٥ ٧٤٧ ٠٩٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٧٤٧ ٠٩٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠
بوركينا فاسو	١ ٧٩٦ ٠٨٠	٨٧٧ ٩٠٨	٢ ٦٧٣ ٩٨٨		٣ ٣٩٩ ٩٩٩	٣ ٣٩٩ ٩٩٩
بوروندي		٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٥٠٠ ٠٠٠			
بوليفيا	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٧١ ٨٧٤		٢ ٢٧١ ٨٧٤
بيرو	٩ ٥٩١ ٧١٣		٩ ٥٩١ ٧١٣			
تشاد	٧ ٢٨٠ ٨٤٢	٩٧٩ ٠٥٠	٨ ٢٥٩ ٨٩٢	٤ ٣٥٣ ٥٤٠		٤ ٣٥٣ ٥٤٠
توغو	٣ ٨٠٢ ٩٣٢		٣ ٨٠٢ ٩٣٢			
تيمور – ليشتي	١ ٣٠٠ ٥٦٤		١ ٣٠٠ ٥٦٤			
جزر القمر				٥٣٤ ٠٣٧		٥٣٤ ٠٣٧
جمهورية أفريقيا الوسطى		٦ ٧٧٨ ٧٢٢	٦ ٧٧٨ ٧٢٢	٣ ٣٨٧ ٠١٤		٣ ٣٨٧ ٠١٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ٢٠٠ ٠٦١		١ ٢٠٠ ٠٦١			
الجمهورية الدومينيكية	٣ ٨٧٩ ٨٩٣		٣ ٨٧٩ ٨٩٣			
الجمهورية العربية السورية				٤ ٩٩٩ ٦٥٤		٤ ٩٩٩ ٦٥٤
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٦ ١٠٠ ٠٠٠	٤ ٩٩٨ ٥٧٧	١١ ٠٩٨ ٥٧٧			

البلد	٢٠٠٧			٢٠٠٨		
	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها
جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٧ ٥٠٦ ٥٧٨	٥٢ ٥٠٦ ٥٧٨		٣٨ ١٠٦ ٩٩٦	٣٨ ١٠٦ ٩٩٦
جورجيا	١٦١ ٥٩٩		١٦١ ٥٩٩			
جيبوتي	١ ٥٧٥ ٥٧٠		١ ٥٧٥ ٥٧٠	٢ ٥٧٩ ٦٣٩		٢ ٥٧٩ ٦٣٩
رواندا	٤١٦ ٣٢٥		٤١٦ ٣٢٥			
زمبابوي	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٩٩٩ ٠٧٦	١١ ٩٩٩ ٠٧٦		٤ ٤٩٣ ٦٥٧	٤ ٤٩٣ ٦٥٧
سري لانكا	١٠ ٨٨٨ ٠٨٥		١٠ ٨٨٨ ٠٨٥	٦ ٩١٥ ٩١٥		٦ ٩١٥ ٩١٥
السنغال	٣٤٨ ٢٨٥		٣٤٨ ٢٨٥			
سوازيلند	٣ ١٣٦ ٨١٥		٣ ١٣٦ ٨١٥			
السودان	١٩ ٤٧٥ ٠٣٣	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٤٧٥ ٠٣٣	١٥ ٠١٤ ٥١٥		١٥ ٠١٤ ٥١٥
الصومال	١٤ ٦٦٤ ٧٧٥	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٦٦٤ ٧٧٥	٦ ٠٣٩ ٢٥١		٦ ٠٣٩ ٢٥١
الصين				٨ ٠٤٥ ٧٣١		٨ ٠٤٥ ٧٣١
طاجيكستان	١١٩ ٨١٤		١١٩ ٨١٤	٥ ٦٤٧ ٧٢١		٥ ٦٤٧ ٧٢١
العراق	٣ ٥٣٣ ٣٥٩		٣ ٥٣٣ ٣٥٩	٦ ٦٣٦ ٦٥٤		٦ ٦٣٦ ٦٥٤
غانا	٢ ٤٩٦ ٩٥٦		٢ ٤٩٦ ٩٥٦			
غينيا	١٠ ٨٢١ ٣١٤		١٠ ٨٢١ ٣١٤			
الفلبين	٩٣٨ ٢١٤		٩٣٨ ٢١٤			
الكاميرون				٤ ٧٢٠ ٢٦٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٦	٦ ٧٢٠ ٢٦٦
كوت ديفوار	١ ٦٧٧ ٤٥٠	٦ ٨١٧ ٤١٠	٨ ٤٩٤ ٨٦٠	٢ ٠١٢ ٤٥٩	٧ ٠٠٢ ٩٥٩	٩ ٠١٥ ٤١٨
كولومبيا	٢ ٢٥٣ ٠٤٤		٢ ٢٥٣ ٠٤٤	١ ٨٣٨ ٣٣٣		١ ٨٣٨ ٣٣٣
الكونغو	٨٨١ ٧٠١	١ ٠٩٩ ٩٧١	١ ٩٨١ ٦٧٢		٢ ٠١١ ٦٥٤	٢ ٠١١ ٦٥٤
كينيا	١ ٩٤٤ ٠٥٧	٣ ٠٠٢ ٥٠١	٤ ٩٤٦ ٥٥٨	٧ ٠٢٢ ٨٥٤	٦ ٤٠٦ ٣٤٨	١٣ ٤٢٩ ٢٠٢
لبنان	٥ ٦٧٦ ٢٤٨		٥ ٦٧٦ ٢٤٨			
ليبريا	٢ ١٩٩ ٥٥٥	١ ٤٦١ ٥٩٧	٣ ٦٦١ ١٥٢			
ليسوتو	٤ ٧٤٢ ٠٧٠		٤ ٧٤٢ ٠٧٠	٢٣٩ ٤٣٨		٢٣٩ ٤٣٨
مالي	١ ٠١٧ ١٠٣		١ ٠١٧ ١٠٣		٣ ١٩٨ ٩٧٢	٣ ١٩٨ ٩٧٢
مدغشقر	٣ ٤٣١ ٥٥٣		٣ ٤٣١ ٥٥٣	٥ ٠٠١ ٧٦٩		٥ ٠٠١ ٧٦٩
المكسيك	١ ٦٩٣ ٥٥٠		١ ٦٩٣ ٥٥٠			
موريتانيا	٨٤٦ ٨٨٩	٨٥٤ ٧٣١	١ ٧٠١ ٦٢٠			
موزامبيق	١٢ ٢٣٢ ٩٩٥		١٢ ٢٣٢ ٩٩٥	٤ ٨٣٩ ١٦٠		٤ ٨٣٩ ١٦٠

البلد	٢٠٠٧			٢٠٠٨		
	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهد بها
ميانمار		١ ٨٠٣ ٣١٢	١ ٨٠٣ ٣١٢	٢٢ ٤١٧ ٣٦٦	٢ ٠١٩ ٩٧٩	٢٤ ٤٣٧ ٣٤٥
ناميبيا		٩٩٩ ٩٩٩	٩٩٩ ٩٩٩			
نيبال	١ ٠٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠		٥ ٩٩٧ ٦٩٨	٥ ٩٩٧ ٦٩٨
النيجر		٢ ٠٠٠ ٠٢٣	٢ ٠٠٠ ٠٢٣	١ ٧٥٥ ٨٧٠	٦ ٤٩٩ ٩٩٩	٨ ٢٥٥ ٨٦٩
نيكاراغوا	٤ ٩٧٥ ٥٠٠		٤ ٩٧٥ ٥٠٠			
هايتي	٥٩١ ٨١٧	٣ ٢٧٦ ٦٠٥	٣ ٨٦٨ ٤٢٢	٥ ٨٤٦ ٩٣٦		٥ ٨٤٦ ٩٣٦
اليمن	٣ ٤٣٤ ٥٧٦		٣ ٤٣٤ ٥٧٦	٣ ٧١٨ ١٠٩		٣ ٧١٨ ١٠٩
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢ ٥٢٥ ٩٤٩	٣ ٦٥٩ ٥١٠	٦ ١٨٥ ٤٥٩	٤ ٩٨٨ ٣٦٤		٤ ٩٨٨ ٣٦٤
المجموع	**٢٢٧ ٧٨٠ ٥٧٦**	**١٢٣ ١١٤ ٤٢٢**	**٣٥٠ ٨٩٤ ٩٩٩**	**١٤٧ ٣١١ ٠٤٠**	**١٠١ ٧٧٣ ١٠٧**	**٢٤٩ ٠٨٤ ١٤٧**

* الأموال المتعهد بها – تمويل وافق عليه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

المرفق الثالث

القروض المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوكالة	البلد (٢٠٠٧)	المبلغ
دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام	السودان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
اليونيسيف	السودان	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
منظمة الأغذية والزراعة	السودان	٩ ٦٧٩ ٩٢٥
برنامج الأغذية العالمي	السودان	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السودان	٢ ٦٦٠ ٥١٠
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	السودان	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع		**٤١ ٣٤٠ ٤٣٥**

الوكالة	(٢٠٠٨)	المبلغ
برنامج الأغذية العالمي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣ ٧٥٠ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	إثيوبيا	٢٦ ٢٥٠ ٠٠٠
المجموع		**٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠**